

رسول الله ﷺ الأول ، بترشيح أهل الحل والعقد ، الذين هم وجهاء المسلمين وأعيانهم في ذلك الزمان ، ومبايعتهم له ، ثم بمبايعة المسلمين أجمعين . بينما انتقلت الرئاسة إلى أمير المؤمنين عمر بن الخطاب بعهد من الخليفة الأول أبي بكر إليه بعد مشاوره أهل الحل والعقد ، وهو ، أي عمر ، عهد بعد الاستشارات ذاتها قبيل وفاته إلى لجنة لتختار من بين أعضائها خليفة . واغتيل الخليفة الثالث عثمان بن عفان ، فانتخب المسلمون علي بن أبي طالب خليفة .

وفي قول الله عز وجل واصفاً المسلمين : ﴿ وأمرهم شورى بينهم ﴾^(١) ورفضه الصريح الواضح للوراثة على إطلاقها في القيادة بقوله عز وجل : ﴿ وإذ ابتلى إبراهيم ربه بكلمات فأتمهن قال إني جاعلك للناس إماماً قال ومن ذريتي قال لا ينال عهدني الظالمين ﴾^(٢) . فابن القائد إن لم تؤهله صفاته للقيادة فلا حق له في منصب القيادة بعد أبيه ، هذا بالإضافة إلى عدم تعيين الرسول ﷺ خليفة له . وأساليب اختيار الخلفاء الراشدين الأربعة ، دلائل على أن الطريق الشرعي للوصول إلى منصب رئاسة الدولة هو « البيعة » التي هي عقد ثنائي بين الخليفة والأمة ، تباع الأمة بموجبها ، وبمحض إرادتها أكثر الناس ملائمة لهذا المنصب وتوكل إليه رئاستها ، ويمكن أن يكون الاختيار مباشرة من قبل الأمة ، أو من يمثلها من أهل الحل والعقد .

يقول القاسمي : (٣)

« البيعة في الاصطلاح السياسي ، وكما طبقت في أيام الخلفاء

(١) الشورى : ٣٨ .

(٢) البقرة : ١٢٤ .

(٣) القاسمي : نظام الحكم في الشريعة والتاريخ الإسلامي ، الحياة الدستورية ، ص ٢٧٤ .